

## السعودية تخصص ما يزيد عن 78 مليار دولار للإنفاق العسكري

نها - مليارات الدولارات تضخُّها السعودية على التسلح، مُتجاهلةً أولويات شعبها في الصحة والتعليم والتنمية. فالعلاقات الدفاعية مع الولايات المتحدة تحولت إلى سباق مستمرٌ لتوطين الصناعات العسكرية، مُنتقدةً من صفاتٍ تقليدية إلى شراكاتٍ صناعية وإنتاجية، وفق تحقيق المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية.

وفي هذا الإطار، خصّمت السعودية للعام الجاري أكثر من 78 مليار دولار للإنفاق العسكري، مما يُمثل زيادة بنسبة 5 بالمئة مقارنةً بالعام الماضي، الأمر الذي يخدم النفوذِ الإقليمي. وبدلاً من استثمار الموارد في تحسين حياة المواطنين، يذهب جزءٌ ضخم منَ الميزانية لشراء الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية وبناء بنية تحتية للصيانة والتدريب داخل البلاد.

ورغم التعاون الوثيق مع واشنطن، لا تزال بعض القيود الأمريكية على نقل التقنية المتقدمة مفروضة، وذلك بسبب مخاوفٍ من علاقات السعودية بآسيا وأوروبا، إذ تطمح إلى تجاوز نسبة 50 بالمئة بحلول عام 2030. في المقابل، تصرّّ الرياض على توسيع شراكتها الدفاعية، لكنها في الواقع تُضاعف الإنفاق بلا فائدة مباشرة للمجتمع، فقد حولَ محمد بن سلمان الاقتصاد إلى آلية عسكرية على حساب الشعب.

ومع كل هذه المشاريع الدفاعية الضخمة، يبقى السؤال عن جدوى هذه السياسة: هل الأمن الوطني يُقاس بعدد صفقات التسليح والصواريخ والمدرعات، أم بقدرة الدولة على توفير حياةٍ كريمةٍ لمُواطنيها؟